المساس بالوطن والهوية والتاريخ .. محاولات التواجد وتقاسم الكعكة

اللواء/ علي حسن زكي

بعد استعمار للجنوب دام 129 عاماً، انطلقت ثورة شعب الجنوب التحررية من جبال ردفان الشماءيوم 14 اكتوبر63م وعلى مدى 4 سنوات من الكفاح المسلح والتضحيات قدم خلالها شعب الجنوب خيرة رجاله وأبطاله على مذابح الحرية والإستشهاد حقق استقلاله الوطني يوم 30 نوفمبر عام 67م وتوحيد أكثر من 21 سلطنة وإمارة في كيان وطني ودولي واحد من المهرة وسقطرى إلى باب المندب -جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لاحقا الديمقراطية الشعبية وعاصمتها عدن الابية وبناء دولة وطنية مهابة، تفاصيل المكاسب والإنجازات التي تحققت في عهدها وفي مختلف مناحي الحياة تطول وهي ليست موضوع مقالنا هذا أيضاً. في 21 مايو 1990م تم الدخول بالجنوب ودولته ج.ي.د.ش وحدة الخطيئة، فكانت النتيجة تحالف قوى الشمال التقليدية وإعلان الحرب على شعب الجنوب في صيف عام 94م وتدمير كل مقومات وبُنى ومؤسسات دولته وفي مقدمتها المؤسستين العسكرية والأمنية ونهب الجمل بما حمل والفيد والعبث والإستيلاء على الارض والثروة وتحويل مدينة عدن الحضارة والمدنية والثقافة والتاريخ الى قرية. وبدلا عن وحدة طوعية سلمية بين طرفين وكيانين ودولتين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية استبدلوها بالوحدة أو الموت ! والظلم والإلحاق وعودة الفرع إلى الأصل! وواحدية الثورتين ! والجلاء! بدلا عن الإستقلال .

في خضم نضالات وتضحيات شعب الجنوب من أجل استعادة دولته التي دخل بها الوحدة -جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية- وتحقيق كل تطلعاته في الحياة الحرة والعيش الكريم والمستقبل المنشود في رحاب وطنه سيداً على أرضه وثرواته ومالكا لقراره الوطني في خضم ذلك تتهافت على الجنوب محاولات التواجد / تقاسم الكعكة لأهمية موقعه الجيو-سياسي والإقتصادي وثرواته، إن محصلة محاولات هكذا بقدر ما تمثل مساسا بالوطن الجنوب و وحدته الجغرافية والسياسية والمدنية.

ونسيجه الإجتماعي واستعادة دولته على كامل التراب الوطني الجنوبي بحدود ماقبل 21مايو1990م بقدر ما تمثل مساسا بنضالات وتضحيات شعب الجنوب وحركته الوطنية التحررية وهويته وتاريخه ايضا.

وفي كل الأحوال المؤامرة على الجنوب كبيرة لاريب وفي مواجهتها والتصدي لها أمام شعب الجنوب وكل قواه السياسية والمدنية بقيادة مجلسه الإنتقالي مسؤولية الحفاظ عن حقه الوجودي في لحظة زمنية فارقة يكون فيها أو لا يكون.

الصراع الإعلامي في عدن وسباق النفوذ وسط الفشل الحكومي

سمير الوهابي

تشهد مدينة عدن اليوم صراعاً إعلامياً محتدماً، يعكس سباقاً محموماً لتأسيس مراكز نفوذ قوية، مدعومة بتمويلات ضخمة. يأتي هذا في سياق تصاعد المنافسة السياسية بين رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي، بالإضافة إلى رئيس الحكومة وأعضائها.

وفي ظل هذا المشهد، يبرز فشل كبير في إدارة موارد الدولة والمنظمات الدولية في تحسين معيشة الشعب ،ومن ذلك انهيار الخدمات الأساسية، وأبرزها تدهور سعر العملة الوطنية دون أي معالجات جادة لوقف الانهيار الاقتصادي. كما تشهد أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا حادًا، مما يزيد من معاناة المواطنين.

ومن أبرز أوجه الإخفاق الحكومي، العجز التام في معالجة ملف التربية والتعليم، حيث توقفت المدارس عن الدراسة حتى اليوم، في ظل تلقي أبناء المتنفذين والمسؤولين تعليمهم في المدارس الخاصة، إما بمبالغ بالعملة الصعبة أو بالعملة المحلية ، كما أن قطاع الصحة الحكومي يعاني من التخلف ،وجعل المرضى عرضه للإبتزاز المستشفيات الخاصة ، يضاف إلى ذلك الفشل الذريع في تلبية احتياجات قطاع الكهرباء وتحسين تشغيله، فضلاً عن ملفات فساد ضخمة دون أي إجراءات حقيقية لضبطها أو محاسبة المسؤولين عنها.

يبدو واضحاً أن هذا الصراع الإعلامي جاء بشكل مدروس، لاجل إشعال الخلافات واللهو ، في ظل عجز القيادة الرئاسية والحكومة عن إيجاد حلول ناجعة للأزمات المتفاقمة. كما شهدت القنوات التلفزيونية خلال شهر رمضان الكريم وفي العيد حالة من انعدام المسؤولية في مواجهة التحديات وتعزيز رسالة السلم الاجتماعي والاستقرار. لقد نُقلت تسجيلات إلى منصات التواصل الاجتماعي، فكانت مصدراً للسخرية، واستغلها البعض لزعزعة روح المحبة، مما جعل تلك القنوات موضع استهجان وسخرية، نتيجة غياب الرؤية الوطنية والإنسانية والإبداعية والمحاسبة ، في تناول القضايا الجوهرية للبلاد.

إلى أين يسير المواطن ؟

عبدالعزيز الدويلة

في ظل تصاعد الأزمات والغياب المتعمد للرئاسي والحكومة والذي كان يفترض عليهما سرعة احتواء الاحتجاجات الشعبية والتي انتفضت كطوفان نتيجة للإذلال والفقر وانهيار العملة والمجاعة وانقطاع الكهرباء لأكثر من يومين وذلك من خلال وضع المعالجات والحلول وسرعة التنسيق مع التحالف وهو الذي تقع على عاتقه معالجة الأزمات المتفاقمة في المحافظات الجنوبية المحررة والتي تعتبر تحت الوصاية الأقليمية والدولية.

حيث وإن الانتفاضات الشعبية التي انتفضت في عدن والمناطق الأخرى والتي عبرت عن ما يجري في الساحة والواقع الجنوبي الحر من انهيار عجيب للعملة وتردي الخدمات الأساسية وتأخير متعمد في صرف الرواتب كل هذه الاشكاليات الخانقة وحدها لا تكفي ولا تلبي طموحات الشعب المنتفض للتغيير ، مالم يكن التغيير يحمل في طياته ارادة وطنية نزيهة شريفة تحاسب وتعاقب هوامير الفساد بصورة علنية تجسد مبادئ وعقلانية القوانين القضائية والنيابية وهي ناموس النظام والدولة العادلة الراسخة في تثبيت السيادة الوطنية والحرية في اختيار مكاسب الكرامة والتغيير المتمثل في مواجهة الأزمات المنهجة والمفتعلة مع سبق الاصرار والترصد.

لهذا لابد على كافة القوى الوطنية والشبابية التي يجب ان تسهم وتتفاعل مع طوفان الاحتجاجات الشعبية وان تحظى وتسير بنفس الخطى وخطوات المعارضة السورية بقيادة الرئيس الجديد احمد الشرع للشقيقة سوريا والذين تمكنوا من استعادة اللحمة السورية الوطنية والانسانية وإعادة الحياة في سوريا بصورة آمنة ومستقرة ومعيشة كريمة .. فهل نحن فاعلون؟.

تصالح مع الماضي لا استدعاء له

صالح علي الدويل باراس

الجنوب يجمع شتاته ومَن "يتوّهم المستقبل في باب اليمن " لن يكون الا "صورة عكفي" مع السيد او "صورة عكفي" مع احمد او حميد في صنعاء لو عادا اليها ، فشراكة "باب اليمن" ما تجاوزت ولن تتجاوز دور "الصورة" مهما ابحر انصارها من الجنوبيين في وهم المستقبل.

المنطق السياسي والوطني يفرض ان تقوم قيادات مرحلة ما قبل الوحدة بمصالحة وطنية جنوبية تشمل جميع ابناء الجنوب بما فيهم الامراء والسلاطين والمشائخ تحتوي جميع المراحل السياسية التي مر بها الجنوب وذلك قبل الدخول في الوحدة ثم الانطلاق او التريث الى باب اليمن و"الكل في واحد" لكن ذلك لم يتم وظل يلقي بآثاره حتى الآن.

الهدف من قرار تشكيل مجلس الشيوخ وضع جميع الطيف الجنوبي امام مسؤوليتهم والتخلص من رواسب الماضي والتأكيد بأن الجنوب العربي وطن لجميع ابنائه وتصحيح اخطاء الماضي والأهم ان القرار يعني العودة لهوية الجنوب العربي لا العودة إلى حكم السلاطين فعودة الحكم أمر معقد ويعتمد على عدة عوامل غير متوفرة الان ففي الماضي كان السلاطين يحكمون مناطقهم وظلوا امتداد تاريخي لتطوّر مجتمعهم سياسيا وثقافيا واقتصاديا ..الخ ، ومع استحالة الحكم لكنهم يمثلون حقبة تاريخية لها بصمات في العقل الجمعي الجنوبي وانكارها او التقليل منها او تهميشها لا يعني عدم وجودها وعدم تأثيرها وضرورة التسامح معها واشراكها مهما جدّت من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية لن تسمح بعودة التاريخ الى تلك حكم تلك الحقبة ويجعل من الصعب الحكم بأدواتها.

إن تشكيل المجلس جزء من توازن سياسي جديد في الجنوب العربي لا يعني بالضرورة عودة حكم السلاطين فعودة حكمهم ليست الحل الأمثل لمشاكل وقضايا تحتاج إلى تنمية وتحديث في العديد من المجالات ولن يكون مجلس الشيوخ بحال من الاحوال عودة لتمزيق الجنوب جغرافيا كما يردد البعض بل اعادة اعتبار لشريحة اجتماعية جنوبية لها ثقلها وفاعلتها تم اقصائها وتهميشها في الماضي باتهامات سياسية كيدية باطلة وانه آن الاوان للتسامح معها وقبولها واعادة الاعتبار لها كحق طبيعي لها وليس صدقة من احد عليها.